الأنباء
الاربعاء 24 اغسطس 2011

تواصل الحملة الأمنية ومقتل 5 أشخاص في حماة

سورية: السفير الأميركي يزور درعا ومعارضون يشكلون في إسطنبول «مجلساً وطنياً»

المعارضون السوريون خلال الاعلان عن المجلس الوطني السوري

الشرطة الألمانية تقول ان مجهولين قذفوا السفارة السورية ببرلين بعلب أصباغ وكتبوا «سورية حرة» على جدرانها (أ.ب)

عواصم ـ وكالات: وسط معلومات عن استمرار الحملة الامنية السورية ضد المحتجين وسقوط عدد من القتلى والجرحى أمس واول من امس الى جانب عدد كبير من المعتقلين، أفاد مصدر ديبلوماسي اميركي بأن السفير الاميركي في سورية روبرت فورد قام الثلاثاء الماضي بزيارة الى مدينة جاسم (جنوب).

وذكر الناطق الرسمي للسفارة في دمشق في اتصال هاتفي مع وكالة «فرانس برس» ان «السفير الاميركي قام بزيارة روتينية صباح اليوم (أمس) الى مدينة جاسم».

واشار الناطق الى ان «الزيارة كانت قصيرة عاد بعدها السفير الى السفارة».

وتقع مدينة جاسم في ريف درعا الذي شهد الجمعة الماضية مظاهرات دامية اسفرت عن مقتل 15 شخصا.

وكان السفير تعهد في مقابلة مع قناة «ايه.بي.سي» الاميركية بمواصلة التنقل داخل سورية.

وقال فورد لبرنامج «هذا الاسبوع» الذي يبث الاحد ويتناول قضايا سياسية «لا يعنيني كثيرا (ان تغضب دمشق)، اذ يتعين ان نبدي تضامننا مع المحتجين السلميين».

وتابع بالقول «لن يثنيني شيء عن فعل الامر ذاته غدا (زيارة حماة او غيرها من المدن) اذا تطلب الامر ذلك. سأواصل تنقلي عبر سورية، لا يمكنني التوقف عن ذلك».

وقال «هدف وجودي في سورية من اساسه هو التمكن من التواصل ليس فقط مع الحكومة السورية بل مع الشعب السوري».

الى ذلك، اسفر قمع حركة الاحتجاج في سورية عن مقتل عشرة مدنيين اول من امس بيد قوات الامن، فيما اتهمت الامم المتحدة الرئيس بشار الاسد بعدم الوفاء بالتزاماته.

واعتبر وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه ان السقوط الوشيك لنظام معمر القذافي في ليبيا ستكون له «تداعيات كبيرة على سورية»، مشددا على ان الاسد «لا يستطيع البقاء في السلطة».

في هذا الوقت، استمرت عمليات القمع، وافاد المرصد السوري لحقوق الانسان بأن «عدد القتلى في حمص ارتفع الى ثمانية، اربعة منهم سقطوا برصاص الامن والشبيحة لدى تفريق مئات المتظاهرين في شارع عبدالحميد الدروبي اضافة الى قتيل من وادي السايح اعيد جثمانه الى ذويه وقد فارق الحياة تحت التعذيب، وقتيل آخر قتل برصاص قناصة في حي عشيرة، فضلا عن قتيلين خلال اطلاق رصاص في حي الوعر».

واعلنت الامم المتحدة ان السلطات السورية طلبت من بعثتها التي وصلت الى سورية اخيرا مغادرة مدينة حمص بسبب التظاهرات التي اثارها وجودها هناك، وتهدف مهمة البعثة الى التفكير في كيفية تلبية الحاجات الانسانية للسكان وضمان استمرار عمل الخدمات العامة.

من جهة أخرى، نقلت قناة الجزيرة عن مصادر، ان 5 اشخاص قتلوا في ريف حماة أمس بنيران قوات الامن بينهم 3 نساء وقالت انه تم ارسال تعزيزات عسكرية الى المنطقة.

من جهة أخرى، أعلنت شخصيات من المعارضة السورية كانت مجتمعة في اسطنبول أمس انها شكلت «مجلسا وطنيا» يهدف الى تنسيق تحركها ضد نظام دمشق. واتخذ القرار في ختام اربعة ايام من المناقشات في اسطنبول كما أوضح مشاركون خلال مؤتمر صحافي.

وقال احد المعارضين احمد رمضان «سقط لنا شهداء وبعضنا أصيب لكن هذه الجهود والتضحيات سمحت بالتوصل الى وحدة»، وذلك خلال اعلانه تشكيل «المجلس الوطني».

وكان مقررا أن يستمر مؤتمر اسطنبول يومين بعد افتتاحه السبت الفائت، ولكن تم تمديد المناقشات حتى الثلاثاء.

وقال لؤي صافي وهو خبير في الشؤون السياسية يقيم في الولايات المتحدة لفرانس برس ان «المجلس سيجتمع في غضون اسبوعين بهدف انتخاب اعضاء قيادته وامينه العام».

روسيا تنتقد عدم استشارتها والصين تدعو للحوار

مجلس حقوق الإنسان يدين قمع المحتجين في سورية ويشكّل لجنة دولية للتحقيق في الانتهاكات

عواصم ـ وكالات: شكل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لجنة دولية للتحقيق في حملة القمع التي تشنها سورية على المحتجين المناهضين لها بما في ذلك ارتكاب جرائم محتملة ضد الإنسانية رغم اعتراضات دول بينها روسيا والصين وكوبا.

وأدان المجلس ما أسماه «انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة والمنهجية المستمرة من جانب السلطات السورية مثل الإعدام التعسفي والاستخدام المفرط للقوة والقتل واضطهاد المحتجين والمدافعين عن حقوق الإنسان»، ووافق المجلس المؤلف من 47 عضوا بسهولة على قرار قدمه الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة، وصوت 33 عضوا لصالح القرار في حين اعترض أربعة وامتنع تسعة عن التصويت.

وقالت لورا دوبوي لاسيري سفيرة أوروغواي التي ترأس المجلس بعد التصويت في اليوم الثاني والأخير من الدورة الخاصة التي عقدت بشأن سورية امس «تم تبني القرار»، وبدأ المجلس التحقيق للوصول الى الحقائق و«تحديد المسؤولين إن أمكن بهدف ضمان محاسبة مرتكبي الانتهاكات ومنها ما قد يصل إلى حد جرائم ضد الإنسانية»، لكن المندوب السوري في جنيف فيصل خباز الحموي رفض القرار وقال إنه غير متوازن.

واضاف قبل التصويت مناشدا الأعضاء رفض القرار إن هذا يؤكد مرة أخرى أن هناك نية مبيتة لإدانة سورية سياسيا وتجاهل أي اقتراح للانفتاح والإصلاح الموجود في البلاد. وألقى مندوب كل من روسيا والصين وكوبا كلمات للتنديد بما أسموه تدخلا في الشؤون الداخلية لسورية وقالوا إنهم سيصوتون ضد نص القرار، كما صوتت الإكوادور أيضا ضد القرار، وقد طالب المجلس دمشق بالسماح بدخول مراقبين مستقلين إلى سورية.

ووافق المجلس امس خلال انعقاد جلسته الطارئة في جنيف بأغلبية كبيرة على القرار الذي طرحه الاتحاد الأوروبي حول هذا الشأن. ومن بين الأصوات المؤيدة للقرار قطر والسعودية والكويت، بينما كانت روسيا والصين من الأصوات المعارضة، من جانبه اعتبر الاتحاد الاوروبي ان مشروع قرار مجلس حقوق الانسان الصادر امس بادانة السلطات السورية على استمرار اعمال العنف هو «رد واضح على انتهاكات حقوق الانسان الممنهجة والعنيفة في سورية».

واكد الاتحاد في بيان ان الهدف من تأييده للقرار لاسيما حول اجراء تحقيق سريع بشأن الانتهاكات وتحديد المسؤولين وتقديمهم للمساءلة «هو التحرك بصورة جماعية وفي وقت مناسب للرد على انتهاكات حقوق الانسان».

وعلى صعيد متصل انتقدت روسيا عدم الاخذ برأيها في صياغة القرار حيث وصفته باحادي الجانب ولا يتضمن رغبة الحكومة السورية في الحوار مع المعارضة.

بينما شددت الصين على اهمية الحوار والتعاون كطريق لاعلاء حقوق الانسان بدلا من القاء الاتهامات، مشددة على احترام سيادة القرار السوري، بدورها رحبت فرنسا بقرار المجلس.

وقالت وزارة الخارجية الفرنسية في بيان ان قرار مجلس حقوق الانسان الذي صوت عليه اغلب اعضاء المجلس يوصل رسالة حازمة ويدين دون لبس القمع في سورية.

واشادت فرنسا بالقرار لاسيما البند المتعلق بانشاء لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت في سورية، ودعوة دمشق الى وضع حد للقمع الوحشي الذي تضطلع به على الفور. ويدعو القرار دمشق ايضا للسماح للصحافة والفرق الانسانية بالدخول الى سورية للوقوف عن كثب على مجريات الاحداث وذلك لتحديد المسؤولين عن الجرائم.

في سياق اخر متصل استبعد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف اي تدخل عسكري لحسم الصراع السياسي على السلطة في سورية. ونقلت وكالة الانباء الروسية (نوفوستي) عن لافروف قوله اثناء زيارته الى السلفادور «لا اعتقد ان احدا يفكر في تدخل عسكري في سورية».

وانتقد لافروف الدعوات التي تحث الرئيس السوري بشار الاسد على التنحي، وقال ان الاسد اعلن نيته في اجراء العديد من الاصلاحات الديموقراطية في بلاده، ودعا المعارضة للدخول في حوار بشأن مستقبل النظام السياسي في سورية. كما أدان لافروف رفض المعارضة التفاوض بشأن حل سلمي للصراع السياسي الدائر حاليا في سورية، وقال «من الممكن ان تؤدي تلك الممارسات الى أزمة حقيقية من شأنها ان تزعزع استقرار الشرق الاوسط من خلال الدور الذي تلعبه سورية في تلك المنطقة من العالم». في غضون ذلك أفادت معلومات منسوبة الى مصادر رئاسة الوزراء التركية بأن الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد أكد ضرورة العمل المشترك فيما يتعلق بالتطورات الجارية في سورية وتشكيل مجموعة وساطة لتوجيه الرئيس السوري بشار الاسد على الطريق الصحيح. وذكرت صحيفة «خبر تورك» التركية امس، أن رئيس الوزراء اردوغان انتقد موقف الرئيس السوري ضد ابناء شعبه، فيما قدم نجاد الدعم لرئيس الوزراء اردوغان الذي لم يرد على مقترح الرئيس الايراني وانما اكد على ضرورة ألا يضيع الرئيس بشار الاسد الوقت.

من جانب آخر، أعلنت دول الاتحاد الاوروبي انها تبنت رسميا أمس حزمة جديدة من العقوبات ضد سورية تنص على تجميد الارصدة ومنع الحصول على تأشيرات دخول بحق 15 شخصا إضافيا و5 شركات مقربة من النظام. وقال الاتحاد الاوروبي في بيان «نظرا الى خطورة الوضع في سورية (اضيف) 15 من الرعايا السوريين وخمسة كيانات الى لائحة الافراد والكيانات المستهدفة بتجميد الارصدة ومنع الدخول الى اراضي الاتحاد الاوروبي».

وستنشر اسماء الافراد والشركات المستهدفة بهذه العقوبات اليوم في الجريدة الرسمية للاتحاد الاوروبي. وسبق ان فرض الاتحاد الاوروبي سلسلة عقوبات على سورية منها تجميد الارصدة ومنع السفر استهدفت 35 شخصا بينهم الرئيس بشار الاسد واربع مؤسسات اضافة الى فرض حظر على الاسلحة.

ويعمل الاتحاد الاوروبي ايضا على حظر محتمل يشمل المنتجات النفطية المستوردة من البلاد. وقال ديبلوماسي ان «المحادثات تتقدم بشكل جيد» بخصوص هذه النقطة لكن لم يتخذ اي قرار بعد.

وتشتري اوروبا 95٪ من النفط الذي تصدره سورية ما يمثل ثلث عائداتها.

مسيرة مؤيدة للرئيس السوري في دمشق أمس الأول

السلطات السورية تضبط أسلحة مهربة من العراق إلى سورية

اللجنة القضائية انتقلت إلى محافظات أخرى بعد أن باشرت عملها بدرعا

ضبطت السلطات السورية في جمارك التنف على الحدود السورية ـ العراقية كمية كبيرة من الأسلحة الحربية المتطورة كانت موضوعة في مخبأ سري في حافلة عراقية تحمل الرقم 16024 بغداد كانت قادمة إلى سورية.

وقال أمين جمارك التنف إن الأسلحة المضبوطة تضم 75 مسدسا حربيا من مختلف الأنواع و10 رشاشات قصيرة و50 مخزنا للطلقات.

وأضاف أن الأسلحة كانت ضمن مخبأ سري معد بإتقان ويصعب كشفه لافتا إلى أنه تم تسليم الاسلحة المضبوطة إلى الجهات المختصة.

من جهة أخرى، جدد رئيس اللجنة القضائية السورية القاضي محمد ديب المقطرن استقلالية عمل اللجنة وقال إن اللجنة مستقلة بعملها استقلالا تاما ولا يوجد لأي شخص سلطة عليها أو يستطيع أن يفرض عليها أمرا غير قانوني وهي تمارس عملها وفقا لأحكام القانون بملء إرادتها ووفق ما ترتئيه بالتحقيق في القضايا التي يتم النظر فيها أمامها.

وأوضح المقطرن أن اللجنة منذ تأسيسها انتقلت فورا إلى محافظة درعا وباشرت أعمالها والتقت المواطنين واستمعت لشكاواهم وأجرت أعمال التحقيق الجنائي على جثث المدنيين والعسكريين واستمعت إلى الشهود وذوي المصابين ونظمت اضبارات وملفات قضائية ثم انتقلت إلى محافظة اللاذقية ومنطقة دوما ثم عادت إلى درعا وتابعت أعمالها. وتابع المقطرن إن اللجنة تم تكليفها بالتحقيق في قضايا بمحافظات أخرى فانتقلت إلى محافظة طرطوس ومنها إلى بانياس واستمعت إلى المواطنين وشكاواهم وشهادات الشهود والمصابين وجمعت الادلة اللازمة لاستكمال أعمالها ونظرا لاتساع أعمال اللجنة في اغلب المحافظات أصدر نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى قرارا بتشكيل لجان فرعية في المحافظات برئاسة المحامي العام وقاضي التحقيق الأول وأقدم رئيس نيابة في كل محافظة. وأضاف المقطرن ان عدد القضايا تجاوز الـ 1500 قضية علما أن هناك قضايا في أكثر من 10 أو 15 شخصا وموزعة على كل المحافظات التي وقعت فيها الأحداث ومن هذه المحافظات حماة ودير الزور وبانياس ودرعا ودوما وريف دمشق وقامت اللجنة بتحويل بعض القضايا الجاهزة إلى القضاء لمتابعة أعمال التحقيق فيها أمام قاضي التحقيق الذي يقوم بإحالة المتهم إلى قاضي الإحالة بعد إدانته والذي يقوم بدوره بإحالته إلى المحكمة المختصة.

وبين المقطرن أن عمل كل من قاضي التحقيق وقاضي الإحالة يستند في الاتهام إلى ترجيح الأدلة أما بالنسبة للمحكمة فإنه لابد من أن يكون الدليل دامغا ويقينيا حتى يحاكم المتهم على ما اقترفه من فعل جرمي معاقب عليه بنص القانون إضافة إلى الحكم بالتعويضات الشخصية لذوي المغدورين أو المصابين. وقال المقطرن إن مقر اللجنة المركزية بدمشق يقع في مشروع دمر بناء وزارة المغتربين سابقا/ داعيا أي مواطن من أي محافظة يريد أن يتقدم بشكوى إلى مراجعة اللجنة في مقرها وتقديم شكواه بشكل رسمي بأي أسلوب يكتبه ويحدد طلباته بالنسبة للشكوى ويسمي الشهود وأدلة الإثبات التي يملكها مؤكدا أن اللجنة ستستمع إلى أي شهادة بمنأى عن الغير ولن يطلع على الشهادات أحد وعندها فإن اللجنة من خلال ما استمعت إليه تقرر إحالة القضية أو عدم إحالتها بوجود ضمانات لحماية الشهود وأن قرارات اللجنة غير قابلة للطعن.

من جانبه، أكد أحمد السيد عضو اللجنة وقاضي التحقيق الأول في دمشق أن الحالات التي تنظر فيها اللجنة متعددة ومنها القتل والإصابات والأضرار الناجمة عن تلك الأحداث من حرق سيارات ومنازل وغيرها.

واختتم السيد بالقول إن الأمن والاستقرار عاملان وعنصران مهمان في عمل اللجنة وعند تأمين هذين العنصرين فإن اللجنة ستتمكن من إنهاء أعمالها بشكل كامل بحيث تكون لها مساحة واسعة من الانتقال والبحث على أرض الواقع والتحري في بعض الأمور والاستماع لشهادات الشهود.

● دمشق ـ هدى العبود

مجلس الأمن القومي التركي بحث فرض منطقة عازلة على الحدود مع سورية

أنقرة ـ وكالات: كشف مصدر رسمي تركي ان القيادة التركية ترى أنه «لا أمل» بعد كلام الرئيس السوري بشار الأسد الليلة قبل الماضية.

ونقلت صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية عن المصدر القول إن القيادة التركية ترى في هذا الكلام أنه «يرفض أن يسمع الرأي الصحيح وأنه مصر على إلغاء الأصوات الأخرى».

ورأت الصحيفة أن العلاقات التركية ـ السورية تتجه إلى مزيد من التدهور بعدما «صدم» المسؤولون الأتراك بالترجمة السورية للوعود التي أغدقت على المسؤولين الأتراك، خصوصا وزير الخارجية داود أوغلو، مضيفة أن الإطلالة التلفزيونية الأخيرة للأسد أتت لتزيد الطين بلة بعدما تحدث فيما يشبه التشكيك بالدور التركي في الأزمة، رافضا لعب أنقرة ما سماه «دور المرشد». وقد تحدثت تقارير صحافية تركية عن نية بـ«فك الارتباط» مع النظام السوري، بينما أكد أحد المحللين الأتراك أن «المنطقة العازلة» على الحدود السورية ـ التركية قد بحثت بشكل تفصيلي في الاجتماع الأخير لمجلس الأمن القومي التركي نهاية الأسبوع الماضي.

وقال المحلل السياسي في صحيفة «زمان» التركية عبدالله بوزكرت إن المجلس وضع خطة «المنطقة العازلة على الطاولة وناقشها بشكل جدي كاحتمال قائم لمواجهة استفحال الأزمة في الجانب السوري وعجز النظام هناك عن ضبط الوضع».

وقال كبير مساعدي الرئيس التركي إرشاد هورموزلوا للصحيفة إن الرئيس عبدالله غول «مستاء جدا مما وصلت إليه الأمور في سورية واستمرار عمليات القمع وسفك الدماء وأشار هورموزلوا إلى أن بلاده تتابع التطورات الأخيرة في سورية بقلق بالغ، وترى أن تصريحات الأسد تظهر نية بعدم الاستماع إلى صوت الشعب وإلقاء مسؤولية الأخطاء على الآخرين وليس على النظام الذي ارتكب هذه الأخطاء.